الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

قانون رقم 115 تاريخ 2019/3/29

(ج. ر. العدد 18 تاريخ 2019/4/1)

قانون

الموافقة على إبرام اتفاق باريس الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطاريــة بشأن تغيّر المناخ

المادة الأولى:

أعطيت الموافقة على إبرام اتفاق باريس الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطاريــة بشأن تغيّر المناخ، المرفق ربطاً والموقع في نيويورك بتاريخ 2016/4/22.

المادة الثانية:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

لما كان لبنان قد قام بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بموجب القانون 359 تاريخ 1994/8/11،

ولما كان لبنان قد قام بالتصديق على بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الامم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بموجب القانون 738 تاريخ 2006/5/15،

وحيث ان فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو ستنتهي عام 2020 حيث سجل محله اتفاق باريس كأداة تنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لمعالجة التخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيّف، والتمويل، والشفافية، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا ابتداء من العام 2020.

وحيث أن مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المكون من 197 طرفاً، ومنها مجموعة الدول العربية، قد قرر اعتماد اتفاق باريس خلال مؤتمر الأطراف الـ 21(cop 21) الذي انعقد في باريس فرنسا في شهر كانون الأول 2015،

ولما كان اتفاق باريس سيدخل حيّز اليوم الثلاثين من تاريخ قيام ما لا يقلّ عن 55 طرفاً من الأطراف في الاتفاقية، يعزى اليها في المجموع ما لا يقل عن 55 في المائة من إجماليّ انبعاثات غازات الدفينة.

وحيث ان هدف اتفاق باريس هو توطيد الاستجابة العالمية للتهديد الذي يشكله تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة، وجهود القضاء على الفقر، مما سيساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تمّ اعتمادها من قبل جميع الدول الأعضاء للأمم المتحدة في ايلول 2015 وذلك على الصعيد الوطني،

وحيث انه سيتم الوصول إلى هذا الهدف من خلال منهجية سوف تزيد من قدرات لبنان للتخفيف من انبعاثات الغازات الدفينة المحلية، للتكيّف بفعالية مع تغير المناخ، وللحصول على التمويل الكافي لتنفيذ استراتيجيات التخفيف والتكيّف.

وتتضمن هذه المنهجية:

1- التخفيف من انبعاثات الغازات الدفينة (Mitigation) للإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1،5 درجة مئوية مما سوف يقلص بصورة كبيرة مخاطر تغير المناخ على الدول النامية ومنها لبنان. ومن أجل تحقيق هذا الهدف في أسرع وقت ممكن، ينبغي على كل طرف أن يقدّم كل خمس سنوات

مساهمة محددة وطنياً (Nationally Determined Contribution – NDC) تعرض التدابير التخفيفية المحلية. ويتبين من اتفاق باريس بان تقديم هذه الـ NDC كل خمس سنوات هو إلزامي، في ما تنفيد المساهمة المحددة وطنياً غير إلزامي ويعتمد على الظروف الوطنية ومستوى الطموح لكل دولة. علماً أنه قد تقدمت 160 مساهمة تمثل 188 دولة، ومنها 20 دولة من جامعة الدول العربية إلى الأمانة العامة حتى تاريخه.

2-

وبكافة الأحوال، ان هذا الموضوع قد حاز على مباركة كافة الأطراف اللبنانية المعنية، إذ أنّ لبنان قد قام بتاريخ 30 أيلول 2015 برفع المساهمة المحددة وطنياً للأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وقد تعرّض مساهمة لبنان هدف تخفيض انبعاثات الغازات الدفينة بنسبة 30% بحلول العام 2030. تتوزع هذه النسبة ما بين تخفيض بنسبة 15% كهدف غير مشروط، وتخفيض إضافي بنسبة 15% من الانبعاثات مشروط بدعم دولي. هذا وتتفق جميع التدابير الواردة في مساهمة لبنان منع أهدافها للتنمية المستدامة وخصوصاً المتعلقة بقطاعات الطاقة، النقل، النفايات، المياه، الزراعة والغابات، وقد تم إعداد هذه المساهمة، التي تضم أيضاً تدابير تكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، من قبل وزارة البيئة بعد عملية تنسيق وتعاون ضمت ممثلين عن رئاسة مجلس الوزراء ومختلف الوزارات والمؤسسات الذين بحثوا في التزامات التنفيذ المتعلقة بقطاعاتهم ومنها وزارات: المالية، الطاقة والمياه، الزراعة، الأشغال العامة والنقل، الخارجية والمغتربين، السياحة، مجلس الانماء واعمار، مؤسسة كهرباء لبنان، هيئة إدارة قطاع البترول والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني.

3- <u>التكيف مع تغير المناخ (Adaptation)</u> من خلال تعزيز القدرة على تحمل الآثار السلبية لتغير المناخ. واعتبار لبنان في مساهمته المحددة وطنياً أن التكيف أولوية كون لبنان هو دولة نامية تعاني من ندرة المصادر المائية وارتفاع كثافة السكان في المناطق الساحلية، بالإضافة إلى الاضطرابات التي تشهدها المنطقة وارتفاع معدلات الفقر وغيرها من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويقر اتفاق باريس بأن هناك حالياً حاجة ماسة الى التكيف (Adaptation) وبأن من شأن بلوغ مستويات أعلى من التخفيف (Mitigation) قد يقلص الحاجة إلى جهود تكيّف إضافية مما يساهم في تخفيف تكاليف التكيّف.

بناء على ما تقدم، سيستفيد لبنان من خلال اتفاق باريس في الحصول على المساعدة لتحديد ممارسات التكيّف الفعالة، واحتياجات التكيّف، وما يقدم ويتلقى من دعم لإجراءات وجهود التكيّف. وسيقدم إلى الدول النامية ومنها لبنان، دعم دولي متواصل ومعزز للتخطيط وتنفيذ تدابير التكيّف.

4- والأهم هو أن وسائل التنفيذ والدعم ملحوظة في اتفاق باريس الذي ينص على أن يجعل التدفقات المالية تتماشى مع مسار يؤدي إلى تنمية تخفيضية للانبعاثات وقدرة تحمل تغير المناخ. عليه، سيستفيد لبنان من خلال اتفاق باريس في الحصول على موارد مالية من الدول المتقدمة، خصوصاً ان اتفاق باريس ينصّ صراحة إلى إتاحة الموارد المالية بهدف تحقيق توازن بين التكيّف والتخفيف، واولويات واحتياجات الدول النامية. ستكون هذه الفرصة ممكنة من خلال تحديد هدف جماعي جديد عتبته 100 مليار دولار أمريكي في السنة من الدول المتقدمة غلى الدول النامية.

كما يتضمن الدعم إلى الدول النامية نقل التكنولوجيا المتطورة وبناء القدرات والكفاءات وقدرات الدول النامية لتنفيذ إجراءات التكيّف والتخفيف.

ولما كان لبنان من الدول السباقة في تنفيذ التزاماته بالنسبة إلى بنود اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولما كان لبنان قد أعدّ التقرير الوطني الأول والتقرير الوطني الثاني ضمن إطار تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

ولما كان لبنان قد أعدّ التقرير الأول المحدث لفترة السنتين (Biennial Update Report – Bur) وكان من الدول القليلة التي اتمت تحضير هذا التقرير ورفعه إلى الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ولما كان لبنان قد أعدّ التقرير الأول المحدث لفترة السنتين (Biennial Update Report – Bur) وكان من الدول القليلة التي أتمت تحضير هذا التقرير ورفعه إلى الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، ولما كان لبنان قد أعد المساهمة المحددة وطنياً الأولى، وضمنها تدابير التخفيف والتكيّف التي يمكن أن تكتمل من خلال آلية تمويل خاصة انشأت لاتفاق باريس مثل الصندوق الأخضر للمناخ (Green climate fund)، ولما كان لبنان في طور تحضير التقرير الوطني الثالث حول المحصلة الوطنية لانبعاثات الغازات الدفينة وتقييم مدى تأثير تغير المناخ على معظم القطاعات الانمائية من طاقة وزراعة و سياحة و موارد طبيعية و بشرية و صحة عامة واقتراح السبل الآيلة إلى التخفيف من هذه التأثيرات مما ينعكس مباشرة على الوضع البيئي بشكل خاص والوضع الاقتصادي بشكل عام.

ولما كان لبنان في طور تحضير استراتيجية إنمائية تخفيضية للانبعاثات – Low Emission (Development strategy LEDS) طويلة الأجل، ولما كان موضوع تخفيض انبعاثات الغازات الدفينة سوف يعود بمنافع بيئية تنعكس اصداؤها ايجابا على الصعيد العالمي، وبما أن وزارة البيئة هي الجهة الرسمية المولجة متابعة موضوع تغير المناخ على الصعيد الوطني، وحيث ان اتفاق باريس هو الآلية الوثيقة للولوج المنصف إلى التنمية المستدامة من خلال القضاء على الفقر وضمان الأمن الغذائي ويؤكد ضرورة تحقيق التحول العادل للقوى العاملة ويجاد العمل الكريم والوظائف اللائقة، وفقاً للأولويات الانمائية المحددة في لبنان،

وبما ان طلب الموافقة على إبرام اتفاق باريس الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يتطلب استصدار قانون عملاً بأحكام المادة 52 من الدستور،

لذلك،
تتقدم الحكومة من المجلس النيابي الكريم بمشروع القانون المرفق راجية إقراره.